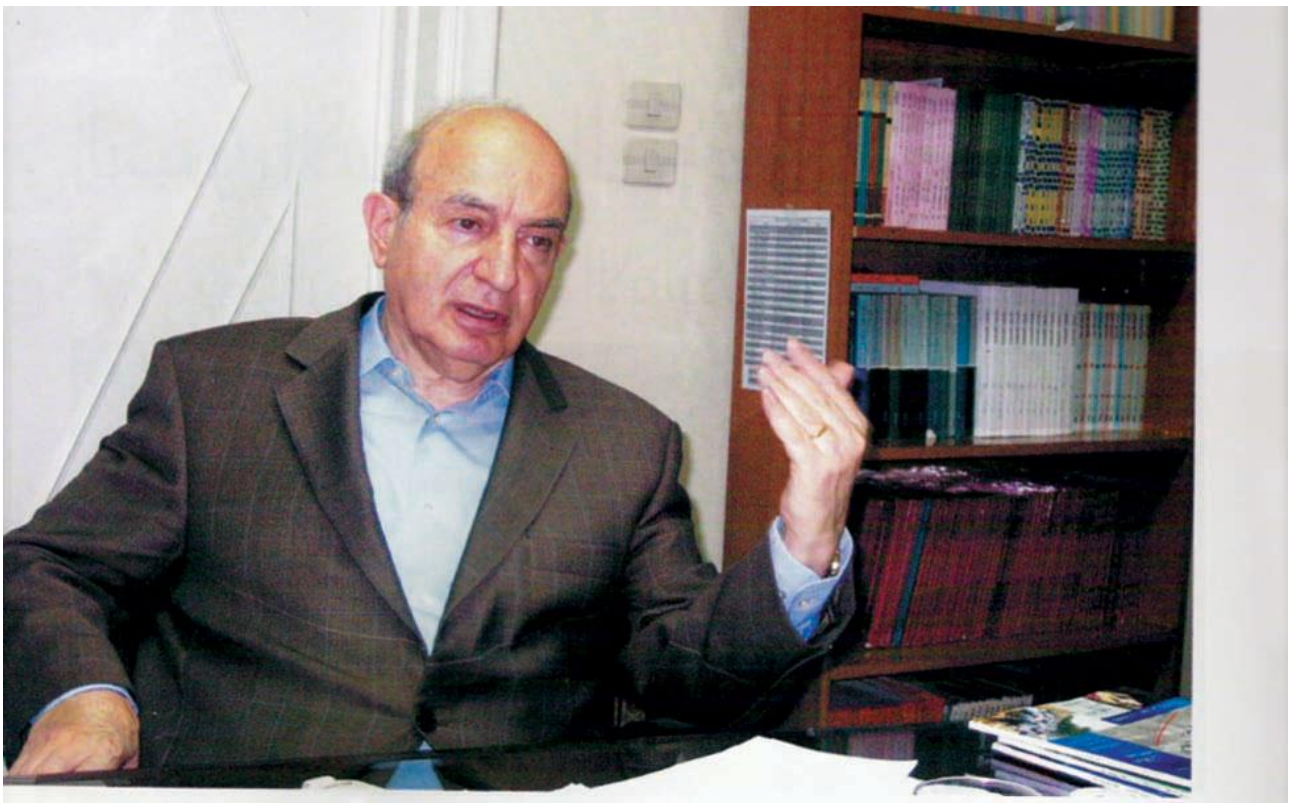

الدكتور نبيل سكر:

كفانا محاولات واجتهادات لعل وعسى

الاقتصادي الأكثر إثارة للجدل، رغم أنه لم يستلم في حياته أي منصب، والباحث صاحب الابتسامة المطمئنة الذي جعل محاضرات الثلاثاء الاقتصادي تقف على قدم واحدة كلما اعتلى منصتها، مهندس الانقلاب على الاقتصاد الموجه منذ منتصف الثمانينيات، والليبرالي حتى العظم، لا يساوم على أفكاره المختلفة، ولا يتردد في طروحاته الجريئة، مثلما لا يحاول تلطيف مصطلحاته، ولا يلتف حول شعار «نظام السوق» فقط بل يرفعه مباشرة...

وإما نجمة

فعندما كان يتحدث به منذ ربع قرن كان يعتبر «شعاراً فاسداً»، و«نظاماً ملوثاً»، وكان وحيداً بين الخبراء الاقتصاديين الذي يتبنى هذا النظام «علناً» وحتى اليوم فهناك من يتهمه بأنه يروج للرأسمالية المتوحشة! لكن وضوح رؤيته وثقته بتحليله الاقتصادي وخبرته المالية، تجعله يقف على أرض ثابتة دوماً، قد تتفق معه أو تختلف، لكن ليس لك إلا أن تعترف له بقدرته الفريدة على أسر ذائقتك الاقتصادية، وهو أمر قلما يحدث بالفعل في عالم الاقتصاد الجاف.

يعتبر مصطلح «نظام اقتصاد السوق الاجتماعي» المصطلح الأكثر تكراراً في الحديث الإعلامي والاقتصادي اليوم، سواء على مستوى صناع القرار أو حتى صغار الموظفين، وأكثر من ذلك يتكرر على ألسنة الاقتصاديين أنفسهم، باختلاف توجهاتهم الاقتصادية سواء الليبرالية أو الاشتراكية، فهل تقصدون جميعكم ذات المعنى؟

تم رفع شعار نظام السوق الاجتماعي في مؤتمر البعث الأخير، ولكن لم يعط تعريف حول محتوى هذا المفهوم وبقي مفهوماً مبهماً، وكل شخص اليوم، سواء كان على مستوى صانع القرار أو في القطاع الخاص أو على المستوى الأكاديمي يفسره حسب توجهه العقائدي. ومن الضروري أن يتم توضيح المفهوم لكي تتبع السياسات اللازمة لتطبيقه حسب ما أريد منه. بالنسبة لي يجب أن نحدد أين الأولوية. هل هي لاقتصاد السوق؟ أم هي للشق «الاجتماعي». وأنا أرى أن الأولوية يجب أن تكون لاقتصاد السوق أي للكفاءة في توزيع الموارد ولإعادة الاعتبار للقطاع الخاص والبرجوازية الوطنية، ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مما يساعد على تحقيق معدل نمو اقتصادي عال. أي أن الأولوية يجب أن تكون لتكبير الكعكة، حتى نستطيع تحقيق فائض في الاقتصاد الوطني، ليعاد استثماره. وحين تكبر الكعكة، يمكن توزيعها بشكل أكثر عدالة مما لو كانت الكعكة صغيرة. في السابق وضعت بعض الأنظمة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية أولاً، فلم تستطع تحقيق الفائض الاقتصادي وبالتالي كان نموها

العدالة الاجتماعية لا تتحقق من خلال ملكية الدولة لعوامل الإنتاج

ضعيفاً، ونجحت في تحقيق المساواة ولكنها كانت مساواة في الفقر.

لكن البعض قد يعتقد أن تنحية العدالة الاجتماعية لصالح اقتصاد السوق يعني تهميشها؟

أبدأ، العدالة الاجتماعية مسألة هامة جداً خاصة أن لدينا عدداً من المشكلات الاجتماعية الكبيرة، مثل البطالة المتزايدة، وتزايد الفروقات بين الطبقات، لكن العدالة الاجتماعية لا تتحقق من خلال ملكية الدولة لعوامل الإنتاج، بل من خلال التوزيع الأكفأ للموارد ومشاركة كافة فئات الشعب في عملية التنمية وذلك لرفع معدلات النمو، ثم توزيع هذا النمو توزيعاً عادلاً. وهنا يكمن دور الدولة بتدخلها من أجل كبح جموحات اقتصاد السوق وتعزيز المنافسة والإنفاق الكبير على الصحة والتعليم وخاصة التعليم المستجيب لمتطلبات السوق، وإقامة شبكات الحماية الاجتماعية ومنها برامج تعويض البطالة غير الموجودة عندنا حتى الآن بينما هي موجودة في جميع الدول الصناعية المتبنية نظام السوق.

قبل حوالي السنة، قلت أن أحد مشاكل الاقتصاد السوري هو التردد... هل زال هذا التردد بعد المؤتمر القطري للبعث الذي أقر النظام الاقتصادي المستقبلي لسورية؟

التردد مازال موجوداً للأسف والسبب هو الشعار نفسه، شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي». هذا التعبير مدد الالتباس لأننا أدخلنا كلمة الاجتماعي في الشعار، فاستمر الإبهام حول الأولوية. ربما كان من الأفضل أن نقول أننا نتجه نحو «اقتصاد السوق» ثم نقول ولكننا سنركز على العدالة الاجتماعية، دون أن ندخل كلمة «الاجتماعي» في الشعار. جوهر المشكلة أنه لا يمكن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل مواردنا الحالية بنفس الوقت. وحين وضعنا العدالة الاجتماعية أولاً في السابق وحاولنا تحقيقها من خلال ملكية الدولة لعوامل الإنتاج والتوظيف الاجتماعي والإبقاء على أسعار دون الكلفة الاقتصادية، وفشلنا في تحقيقها، خسرنا كلاً من معركة العدالة ومعركة الكفاءة. وأخشى أن نعيد نفس الخطأ الآن. والواقع أنه لم يعد عندنا وقت. نحن مقبلون على احتمال تهديد كبير للتوازن في الإطار الاقتصادي الكلي في غضون بضعة سنوات بسبب قرب انتهاء الحقبة النفطية وما سيترتب على ذلك من انخفاض في موارد الدولة من القطع الأجنبي وموارد موازنتها العامة، ويترافق هذا التهديد مع ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود غير مقبولة. كل هذا يفرض علينا إعادة هيكلة قطاعاتنا الاقتصادية الرئيسية كالصناعة والزراعة والسياحة والبحث عن مصادر جديدة للقطع الأجنبي وفرص للعمالة وإلا وقعت الواقعة وغرقنا في أزمة تماثل أزمة منتصف الثمانينيات. ولتحاشي الأزمة يجب أن نكون واضحين في توجهنا نحو اقتصاد السوق أولاً ولإعادة الاعتبار للقطاع الخاص ولتعزيز قدرتنا التنافسية والسعي لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي على أوسع نطاق بدلاً من الاستمرار في التردد والتراخي في اتخاذ القرارات الصعبة.

إذا قلنا بأولوية نظام السوق، فيجب حسم أدوار القطاع العام والقطاع الخاص، ما الأدوار الجديدة لكل منهما وهل هما جاهزين اليوم للتخلي عن مساحة أدوارهما القديمة، والانتقال لأدوار جديدة لم تأت بفعل نضج التجربة بل جاءت نتيجة ضرورة وقرار؟

أعتقد يجب أن يكون هناك تشاركية بين القطاعين، ولكن يجب حسم الأدوار فللخاص الدور الريادي في العملية الإنتاجية وللعام الدور الريادي في العملية الاجتماعية، إضافة إلى دوره في التخطيط التأشيري والارتقاء التكنولوجي والبشري. لقد رفعنا شعار «التعددية الاقتصادية» في السابق لنشرّع دخول القطاع الخاص في العملية الإنتاجية في ظل نظام اشتراكي، أما الآن وفي نظام السوق فالقطاع الخاص هو الذي يقوم بالدور الريادي في العملية الإنتاجية ولم يعد هناك حاجة لمبدأ التعددية الاقتصادية.

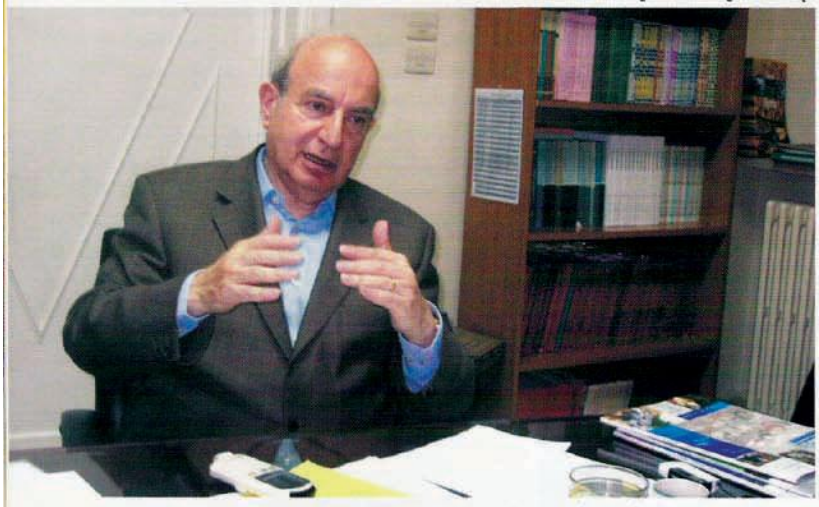

لماذا هذا التوزيع في الأدوار؟ لأن لدينا مشاكل كثيرة وتحديات كبيرة كما ذكرنا، ولا يمكن للدولة وحدها أن تقوم بعملية النمو وتتولى مهمة العدالة الاجتماعية وتحقق الأمن القومي، فالموارد لا تكفي، وعليها إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه المهمات، على أن يلعب كل فريق الدور الذي هو أكثر كفاءة وقدرة عليه. في السابق كانت الدولة تريد القيام بكل شيء، وان تكون وصية على كل شيء، وطلبت من القطاع الخاص أن يتنحى جانباً. كان الاعتقاد أنه إذا ركز القطاع العام على الإنتاج فسيكون ذلك أحد حلول مواجهة القضية الاجتماعية، على أساس أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تمنع الاستغلال. لكن القطاع العام لم يستطع أن يخلق الفائض اللازم ليصار إلى إعادة استثماره حتى نحقق معدلات نمو عالية. لا بل أصبح القطاع العام الاقتصادي عبئاً على مالية الدولة فضلاً عن تدني العائد من الاستثمارات الكبيرة التي تم ضخها فيه. اليوم يجب أن يوقف الدور الإنتاجي للقطاع العام من حيث المبدأ وأن نترك للقطاع الخاص تولي الريادة في العملية الإنتاجية.

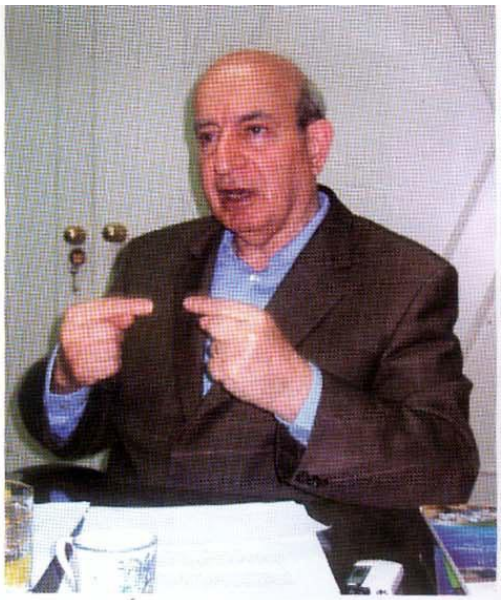

ولكـن مع دعوتنـا هذه ندرك أن هنـاك مشكلة، والمشكلة تكمن في إمكانيات القطاع الخاص وقدرته علـى تـولي ريـادة العمليـة الإنتاجيـة في الوقـت الحاضـر، لأن هـذا القطـاع مـازال مفتتـاً وغـير ديناميكـي، والسبب يعود بطبيعـة الحال إلى الإرث القديم والسياسات السابقـة التي حجّمته، وشككت في ولائـه، ممـا جعـل القطـاع الخاص ينكمش في وحـدات إنتاجية صغيرة وضمـن مؤسسات عائلية. والمطلوب الآن كأولوية قصوى إعطاء الأمان للقطاع الخاص مـن جهة، ومساعدته على تطوير نفسه من جهـة أخرى، باتجاه التحـول إلى مؤسسات إنتاجية آخـذة بأساليب الإدارة المتطـورة ومرتبطة بحلقات الإنتـاج والتسويق العالمية. أعتقـد أنه لا مناص من هـذا التوجه ولا بد مـن التركيز علـى جهود تطوير وإصـلاح القطـاع الخاص، خاصـة وأن البديل غير قـادر والرهان على إعـادة الحياة إليـه ليلعب دوره السابـق رهان خاسـر، فلماذا نضيـع الوقت وكفانا محاولات واجتهادات لعل وعسى...

هـل نفهم من إعطاء العملية الإنتاجية برمتها للقطاع الخاص وإبعاد العام عنها نهائياً، أنها دعوة للخصخصة المستعجلة؟

لا أتحـدث عـن الخصخصـة الآن، وأفضل تأجيلهـا إلى حين يصبح القطـاع الخاص قطاعاً ناشطـاً يستطيـع امتصاص العمالة الفائضة من القطـاع العام، وإلى حين وجـود بيئة تشريعية وتنظيميـة مناسبـة لعمل القطاع الخاص ووجـود قضاء مستقل وعـادل، لأن عملية الخصخصة تخلـق فساداً. ولكن مـن الضروري في الوقت الحاضر وقف توسع القطاع العام الاقتصادي إلا في حالات استثنائية، والسعي لإصلاح ما يمكن إصلاحه فيه من حيث الإدارة والاستقلالية في اتخاذ القرار وذلك لوقف نزيفه لمالية الدولة ولرفع ريعية استثماراته. أما الخصخصة الشاملة فيمكن أن تنتظـر إلى حين تحقيق الشـروط التي ذكرناها، مع إمكانية خصخصـة منتقاة في مؤسسات محددة أو في قطاع معين.

مـا الـذي يضمن أن يكون القطاع الخاص قطاعاً إنتاجياً وليس طفيلياً، خاصة في مرحلة الانتقال هذه التي تكون بيئة مناسبة للفساد؟

مـا يخشـى منه عند الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصـاد السوق هو التحالفات التي قد تحـدث بـين أهل السلطة وأهل الـثروة لتحقيق مصالح خاصة، وهذا حـدث بدرجات متفاوتة في جميـع الدول التـي قامت بهذا الانتقال. ونحن يجـب أن نسعى لمنع ظهور هـذه التحالفات. ولكي نخفـف مـن احتمالاتها ينبغي الوضوح في معنى نظام السـوق الاجتماعي والحسم في التشريعات التي تترجم هذا المفهوم إلى أرض الواقع. أما أن نستمر في البين بين، بين نظام التخطيط ونظام السـوق، فهذا سيخلق فجـوة في التشريع ويفسح المجال للفساد وللتحالفـات غير المشروعة هذه. علينا إذاً أن نسرع في إقامة تشريعات ومؤسسات اقتصاد السوق مع بناء الضوابط لمنع الاحتكار. وأعتقـد أنه حين تكون الأهـداف والتشريعات واضحـة فسنرى قطاعاً خاصـاً منتجاً يستثمر في المشاريـع طويلة الأجل، ويربط مصـيره بمصير الوطن، وسنرى نهايـة القطاع الخاص الطفيلي الذي شهدناه في السابق.

هل ترى ما جاء في الخطة الخمسية العاشرة متوافقاً مع نظرتك لما هو مطلوب من تحديد للأولويات في الانتقال لنظام السوق الاجتماعي؟

الخطة الخمسية العاشرة خطة طموحة، ونحتاج الآن لتحديد الإجراءات والبرامج التي تنقلنا إلى نظام السوق، كما نحتاج لآليات تنفيذ كفؤة، فإدارة نظام السوق ليست بالأمر السهل، ونحن ليـس لدينا خبرة بإدارة هذا النظام الذي يشمل آلاف الوحدات الإنتاجية التي لا علاقة مباشرة للدولة بها بل يجب إدارتها عن بعد. نحتاج لخبرة وعلم وإدارات خاصة غير موجودة اليوم سواء في مواقع القرار أو في الأجهزة التنفيذية، وهذا ليس بغريب لأننا ننتقل إلى نظام جديد لا نعرف أدواته ومؤسساته، لا بل ننتقل إلى نظام كنا نعتبره نظاماً متخلفاً ومستغلاً وكنا نعاديه. أن يكون

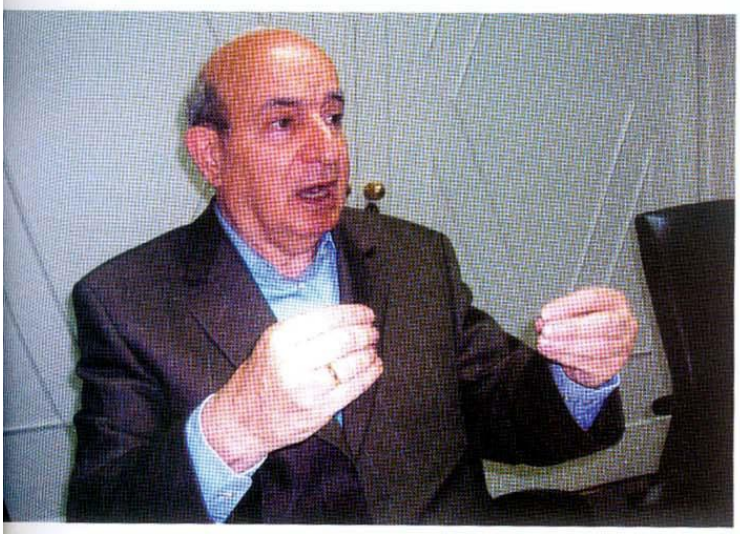

لا مناص من التركيز على جهود تطوير وإصلاح القطاع الخاص

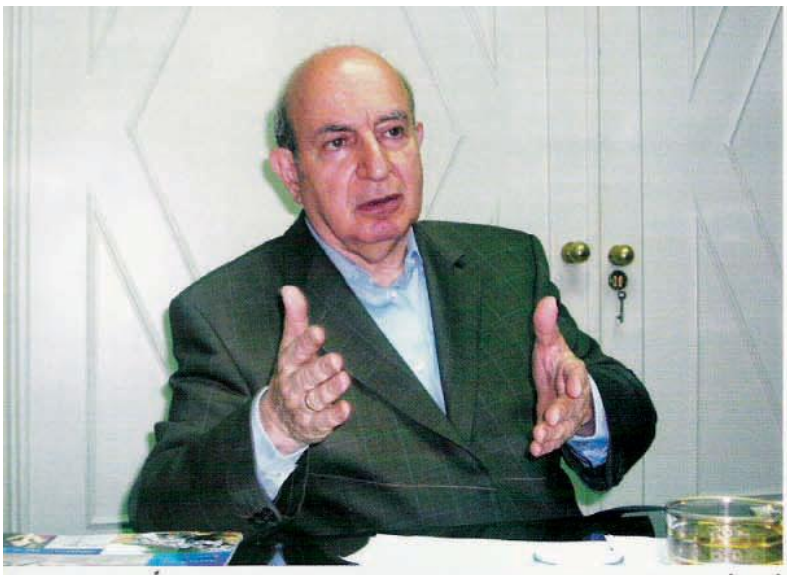

لدينا خطة طموحة جيد ولكن المهم أن نتعاون جميعاً قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً مدنياً لتحقيق ما أمكن من أهدافها، خاصة وأنها خطة تضعنا على الطريق الصحيح باتجاه نظام السوق وتحقيق التنمية المطلوبة.

منذ سنتين كان لك أكثر من طرح جريء فيما يخص الإصلاح المصرفي، وتحديداً مطالبتك بدمج المصارف العامة وخصخصتها... لكن الحكومة فتحت الأبواب أمام المصارف الخاصة وتعمل اليوم على إصلاح المصارف العامة، كيف تنظر للواقع المصرفي الآن؟

لا شك أن دخول المصارف الخاصة للسوق السورية يعتبر خطوة جيدة باتجاه تعميق دور الوساطة المالية، نظراً لما لهذا الدور من أهمية في تنشيط العملية الإنتاجية وفي إصلاح القطاع الخاص وفي ربطه بالاقتصاديات العالمية. ولا شك أيضاً أن وجود المصارف الخاصة في السوق وتقديمها منتجات تجارية وادخارية واستثمارية جديدة ستدفع المصارف العامة لتطوير نفسها بفعل المنافسة، وهذا ما بدأنا نراه بالفعل. لكني أعتقد أن القطاع العام المصرفي لن يستطيع أن يصلح نفسه بالسرعة المطلوبة وللمستوى الذي يمكّنه من منافسة القطاع الخاص، طالما هو مملوك من الدولة ويدار بعقلية الدولة وبنظام القطاع العام الاقتصادي الذي يقيّد حرية الإدارة والقرار.

لقد طالبت بإصلاح القطاع العام المصرفي لأول مرة في محاضرتي في ندوة الثلاثاء الاقتصادية في العام ١٩٩٤ وكانت هي المرة الأولى التي يكشف فيها الغطاء بصراحة ووضوح عن واقع القطاع العام المصرفي. ولكن بعد مرور أكثر من عشر سنوات دون أن يتم الإصلاح المطلوب وبالعمق المطلوب، فقدت الأمل وطالبت منذ سنتين وفي ندوة الثلاثاء الاقتصادية بدمج المصارف العامة «فيما عدا المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي التعاوني» في مصرف واحد من الناحية القانونية، وخصخصة المؤسسة المصرفية الجديدة خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات. وطالبت بأن يتم ذلك بإشراف جهة استشارية دولية تتعاون مع جهة استشارية محلية وذلك لضمان الكفاءة والشفافية في عملية الخصخصة. وقد اقترحت الدمج على أساس أنه لا مكان للمصارف الصغيرة في نظام العولمة واقترحت الخصخصة، لأنني لا

> لا أعتقد أنه بإمكان الدولة إصلاح القطاع العام المصرفي بالسرعة والعمق اللازمين

أعتقد أنه بإمكان الدولة إصلاح القطاع العام المصرفي بالسرعة والعمق اللازمين، فضلاً عن قناعتي بعدم قدرتها على إدارة مرفق مصرفي بالكفاءة اللازمة. وقد يقول قائل: ولكن لماذا لا نسلّم الإدارة لجهة خاصة ونحتفظ بالملكية العامة؟ والجواب: ولماذا نتمسك بالملكية العامة وما هو منطق استمرار هذه الملكية؟ وهل أدت ملكية الدولة للقطاع المصرفي إلى القضاء على الهدر، كما قيل في حينه، أو إلى الإشراف الجيّد على المشاريع العامة أو إلى توجيه التسليف نحو القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن الكفاءة في التعامل مع المنتج أو التاجر أو المواطن؟

هل توسيع القطاع المصرفي الخاص يكون بالضرورة بخصخصة المصارف العامة...؟

يكون توسيع القطاع المصرفي الخاص بإقامة مصارف قطاع خاص جديدة من حيث المبدأ، ولكن ماذا نفعل بالقطاع العام المصرفي ولماذا نعرضه لعذاب المنافسة وهو غير قادر عليها؟ ولماذا نفرط بالمال العام؟ إن الملكية الخاصة في القطاع المصرفي أكثر ضماناً للكفاءة وأكثر قدرة على التطوير والتحديث وعلى السرعة في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية. فلماذا لا نخصص المصارف العامة ونحصر ملكيتها بالقطاع الخاص السوري، ونفسح المجال لهذه المصارف لأن تلعب دوراً في مواجهة تحدياتنا المقبلة وفي تعزيز علاقاتنا الاقتصادية العربية والدولية؟ وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أنني استثنيت المصرف التجاري والزراعي من اقتراحي للدمج والخصخصة، الأول حتى يستمر في تمويل القطاع العام الاقتصادي «لحين إصلاح هذا القطاع العام الاقتصادي» والثاني لعدم جاذبية التمويل الزراعي للقطاع الخاص المصرفي ولضرورة استمرار تقديم بعض الدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

كنت تقول سابقاً بأنه لا يوجد لدينا سياسة نقدية، هل بوجود مجلس النقد والتسليف اليوم بات لدينا سياسة نقدية؟؟

منذ انتقلنا إلى النظام الاقتصادي الموجه في الستينيات اعتمدنا كلياً على السياسة المالية، ولم نكن نعرف السياسة النقدية إلا نظرياً. لم نضع خططاً سنوية للنمو النقدي تتماشى مع الخطط الإنتاجية، وكذلك لم نحرك أسعار الفائدة على مدى عشرين سنة. ولكن منذ العام الماضي بدأ البنك المركزي يحرك سعر الفائدة لتشجيع الادخار طويل الأجل وللمساهمة في استقرار سعر الصرف، وشهدنا بدايات السياسة النقدية. وقريباً، ستدخل أذونات الخزينة إلى السوق لتمويل عجز الموازنة بشكل غير تضخمي، وسيصبح بذلك لدى البنك المركزي أدوات «أذونات الخزينة» لإدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوح. فإن أراد المركزي أن يضخ سيولة في السوق فهو يشتري السندات، وإن أراد امتصاص السيولة فهو يبيع السندات في السوق. ولكن كل هذا سواء كان تحريكاً لسعر الفائدة أو عمليات السوق المفتوح لا يكفي بحد ذاته، فهناك حاجة لتعزيز الكفاءات في البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية وللإشراف على المصارف، وهو ما يقوم به البنك المركزي في الوقت الحاضر، كما لا يجب أن ننسى ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

كيف ترى العلاقة اليوم بين السياستين المالية والنقدية؟

ينبغي فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية ولكن مع التنسيق بينهما، أي نحتاج

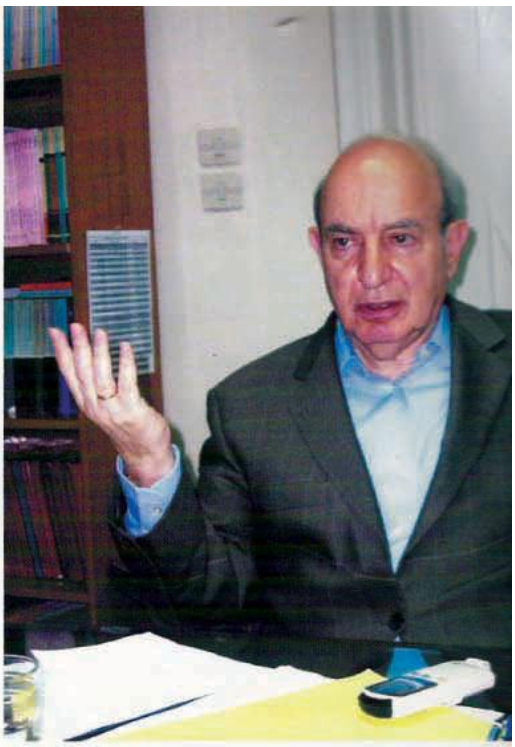

لاستقلاليـة في كل منهمـا. وفي اعتقـادي أن نقل جهة ارتبـاط المصارف إلى وزارة المالية لم يكن لكي تتدخل وزارة المالية بالسياسة النقدية بل كان لإتباع المصارف إلى الـوزارة التي تعنى بالمال العام أكثر من غيرها. إن استقلاليـة السياسة النقدية هـام وضروري وقد رأينا في الثمانينيات بشـكل خاص خطورة إخضاع السياسة النقديـة للسلطـات التنفيذيـة، حيـث طوعـت الدولة السياسـة النقديـة وأجهزتها في ذلك الوقـت لتسهيل إنفاقهـا المتزايد، بدلاً من أن تـترك السياسة النقدية لتشكل صمام أمان يحميها من نفسها. فمهمة السياسة النقديـة أن تكبـح جموح السياسة الماليـة، كي لا يؤدي الإنفـاق المتزايد إلى التضخم، الذي وصل في منتصف الثمانينيات إلى حوالي ١٠٠٪ في السنة، والتضخم كما هو معروف يضر أكثر ما يضر بالطبقات الفقيرة.

هل تسير السياسة النقدية باتجاه الاستقلالية؟

هـي تسير باتجـاه الاستقلالية، ولكـن لا أشعر بعد أن البنـك المركزي أصبح مستقـلاً بالقدر الذي يجب أن يكـون عليـه، بل لا تـزال لدينا عقليـة تنظر للبنك المركـزي كجـزء مـن أجهـزة الحكومـة والسلطـات التنفيذيـة، ونحن بحاجة لتغيير هـذه العقلية. لا شك أن مهمـة القطاع النقـدي دعم عمليـة التنمية، ولكن مهمته الأكبر هـي تعزيز استقرار سعر العملة وتحقيق الاستقرار السعري في البلاد واحتواء التضخم، ويجب أن يتمتـع بالاستقلاليـة حتـى يستطيـع القيـام بهذه المهمة.

لنتكلم عن المهمة الأكبر كما وصفتها، استقرار سعر الصرف والاستقرار السعري عموماً... كيف ترى الليرة السورية اليوم هل هي محمية أو مستقرة الآن؟!

أعتقـد أن هنـاك استقـراراً بسعر الليـرة، لكن بعدما مررنـا بفترة تخبط ونحـن نواجه الضغوطـات السياسية علـى سعر الليرة. وقـد نجحنا بضبط سعـر العملة الآن، من خـلال تحريك سعـر الفائدة من جهـة وتدخل البنك المركـزي المباشر بائعاً ومشترياً في السوق من جهة أخرى. وأعتقد أنه علينا السعي لتطويـر قدراتنا المؤسساتية على تثبيت سعر العملية واعتماد السياسات النقدية الصحيحة خاصـة ونحـن نقـترب مـن انتهاء الحقبـة النفطيـة وما سيتركه هذا الانتهاء من تهديد للإطار الاقتصادي الكلي في السنـوات القادمـة. وأعتقـد من جهـة ثانية أننا غير قادريـن بعد على تعـويم العملة بل نحن بحاجة لتوحيد أسعار الصرف وخلق سعر حر للقطع، على الأقل بالنسبة للحساب الجاري.

> نجحنا بضبط سعر العملة من خلال تحريك سعر الفائدة وتدخل البنك المركزي

لماذا لسنا قادرين؟

لعـدة أسبـاب؛ أولاً لعـدم وجـود سياسة نقديـة واضحة بعد وثانيـاً لعدم وجود قـدرة مهنية ومؤسساتيـة علـى إدارة نظام صرف حر، رغم التقدم الذي تم حتـى الآن. وثالثاً لعدم استكمال استقلاليـة البنك المركزي ورابعاً للتهديـد المقبل لاحتياطنا الحالي من القطع الأجنبي، وخامساً لعـدم وجود الصـادرات غير النفطيـة الكافية لتمويـل مستورداتنا، وسادساً لعـدم وجود قطاع مصرفي متطور لدينا. أعتقد أن هذه الأسباب كافية لكي تمنعنا من أن نغامر بتعويم العملة سواء كان التعويم المحكوم أو غير المحكوم. لذلك علينا أن نبقي على النظام الحالي أي نظام ربط سعر صرف العملة بعملات أخرى، ولكن أن نربط عملتنا بسلة من العملات، ومنها اليورو، وليس فقط بالدولار.

الهـدف الثـاني للسياسة النقديـة كما طرحت هـو الاستقـرار السعـري. وخـلال الأشهر الماضية حصل نوع من الاستقرار بسعر الصرف لكنه لم يحصل استقرار سعري؟

هـذا التضخم الذي يحصل هو نتيجـة طبيعية للتحرير الاقتصادي، وعلينـا مواجهته بإزالة كافـة عقبـات الإنتاج والاستثمار وتعزيـز المنافسة ومنع الاحتكار في السـوق وهو السبيل الأجدى لتخفيف التضخم.

منـذ سنوات والحديـث يدور عن إنشـاء سوق لـلأوراق المالية، وفي كل عام يقـال قبل نهاية العام... لكن منذ أكثر من شهر أعلن مشروع قانون سوق الأوراق المالية، ما أهمية الإسراع في إنشاء السوق برأيك كخطوة على طريق الإصلاح المالي؟

أنـا مـع سوق الأوراق الماليـة، لكني أعتبر أن الأولويـة ليست له بل لإصـلاح القطاع المصرفي وتعزيـزه وتقويته، ومن الخطورة الإسراع بإقامة سـوق الأسهم قبل توفر الشروط الموضوعية له، خشيـة أن يصبـح السوق مرتعـاً للمضاربات بدلاً من أن يكـون أداة لتحويل الادخـار إلى قنوات استثماريـة جديدة. ولكن يجب أن نسجل هنا نقطـة إيجابية في أننا بدأنا بإقامة هيئة للإشراف علـى سوق الأسهم قبل إقامة السوق نفسه. وأنيط بهـذه الهيئة مهمة تنظيم عملية طرح الأسهم عـن طريق الاكتتاب العام ومهمـة تحديد شروط إدراج الأسهم في السـوق ومهمة الإشراف على التداول فيما بعد. والمهمة الكبيرة الآن هي إعداد أنظمة إفصاح مالي للشركات وأنظمة محاسبية واضحة وتدريب كفاءات لإدارة السوق.

حتـى اليـوم لا نجـد جمعيـة مدنيـة تعنـى بالشـأن الاقتصـادي مـا عـدا جمعيـة العلـوم الاقتصاديـة، رغـم الحراك المدني في الشؤون الاجتماعيـة والحقوقية، ألا نحتاج اليوم لجهات مدنية فاعلة على مستوى الحراك الاقتصادي؟

بالفعل نحن بحاجة لمبادرات من المجتمع المدني لقيام جمعيات اقتصادية من مختلف أطياف الفكـر الاقتصـادي، تعمل جنبـاً إلى جنب مع جمعيـة العلوم الاقتصادية، كمـا نحتاج لجمعيات مدنيـة تعنى بالارتقـاء التكنولوجـي وبالتنميـة البشرية وبإطلاق مبـادرات الإبـداع والتجديد، وبحاجـة لجمعيات تعمل علـى تعزيز مبادئ الشفافية والحكمية في الشـأن العام كما في النشاط الاقتصادي.